

التوجهات الاقتصادية والاستثمار الزراعي في السودان

أحمد علي قنيف*

المقدمة

التطور الزراعي، مروراً بالمانخ الاقتصادي الراهن ثم وقوفاً عند التوجهات الداعمة للاستثمار الزراعي في السودان.

التطورات الاقتصادية في الماضي وأثارها

لقد تعاقبت علي السودان منذ استقلاله في عام 1956م نظم سياسية مختلفة وحكومات متعددة صاحبته مراحل من التطورات الاقتصادية كما لبعضها تأثير كبير على مناخ الاستثمار بصفة عامة والزراعي بوجه أخص. ودون تحديد المراحل الزمنية لهذه التطورات لا بد من الإشارة إلى انه قد تمت في بعض المراحل تطورات هامة في التنمية الزراعية في السودان تمثلت في التوسع الأفقي في المشاريع الزراعية المروية وتمثلت كذلك في التوسع في الزراعة المطرية الآلية، ففي أوائل العهد الوطني قامت الدولة بمضاعفة مساحة مشروع الجزيرة لتصل إلى مساحته الحالية البالغة 2.1 مليون فدان، وليبقى أكبر مشروع زراعي مروى تحت إدارة واحدة في العالم. كما اتبعته بمشاريع مروية كبيرة في مناطق مختلفة مثل الرهد وحلفا الجديدة والسوكي. قام القطاع الخاص السوداني بإنشاء العديد من المشاريع المروية حول النيل الأبيض والأزرق خاصة بعد انتعاش أسعار القطن في السوق العالمي في الخمسينات. وقد كانت سياسات الإنتاج والتسويق في بعض المراحل مشجعة للإنتاج الزراعي واستطاع السودان خلالها أن يكسب أسواقاً خارجية هامة خاصة لمحاصيل القطن، الصمغ العربي، السمسم، الفول السوداني، الذرة وغيرها وكذلك لصادر الثروة الحيوانية خاصة الضأن.

غير أن بعض المراحل شهدت تطورات اقتصادية سلبية وخلقت مشاكل في الاستثمار عامة بما فيه الاستثمار الزراعي، استمرت آثارها إلى مراحل لاحقة. فقد تم في أوائل السبعينات مصادرة وتأميم استثمارات القطاع الخاص القائمة والنشاط التجاري والقطاع المصرفي بأكمله. كما تم التحكم في الأسعار على مستويات الإنتاج والاستيراد والتوزيع مع تحديد سقفوات للأرباح. كما تم تشديد الرقابة على تحويلات العملات الأجنبية والتعامل فيها. لقد تبع تطبيق هذه السياسات تأميم المشاريع الزراعية علي النيل الأزرق والأبيض ونهر النيل وتحويلها للقطاع العام الأمر الذي أدى إلى ضعف كفاءتها ودعى للتخلص منها لاحقاً. كما أدت هذه السياسات إلى خروج القطاع الخاص من كثير من النشاط الصناعي والاستثمارات التجارية. ولعل أهم سلبيات هذه السياسات أنها كرست للنمط التحكمي في الاقتصاد الذي يقوم على تحديد سعر الصرف للعملة وتقعيد التجارة الخارجية وتسعير المحاصيل الاستراتيجية والدعم لبعض السلع الأساسية، يضاف إلى ذلك الأعباء الضريبية التي كانت مفروضة على الإنتاج الزراعي.

قامت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي تجسيدا لرغبة الأمة العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي. وجاء اختيار السودان مقراً لها إدراكاً لما له من إمكانات زراعية كبيرة ومتنوعة، وأملاً في أن يكون تفجير إمكانات السودان الطبيعية وتطويع موارده الزراعية هي الإنطلاقة الكبرى لتحقيق هذا الهدف القومي الكبير. فقد حبا الله السودان بمساحات شاسعة وأراضي منبسطة ومتنوعة وذات خواص طيبة، يقدر الصالح منها للزراعة بـ 200 مليون فدان (حوالي 84 مليون هكتار) والمستغل منها حتى الآن لا يتعدى 20%. كما يتمتع بإمكانات مائية كبيرة تتمثل في مياه الأمطار ومياه النيل والأنهار الأخرى، إضافة إلى المياه الجوفية. تتفاوت معدلات الأمطار من نادرة في الشمال الجاف إلى غزيرة في الجنوب الاستوائي حيث تصل معدلات هطول الأمطار إلى 1500 ملم في العام، وتحظى مناطق واسعة في وسط وشرق وغرب البلاد بكميات من الأمطار كافية للزراعة المطرية إذ تتراوح بين 400 و800 ملم في العام. وتتوفر في السودان بيئات زراعية متباينة تقوم عليها نظم إنتاجية متنوعة وتمكن من زراعة العديد من المحاصيل.

ويشكل نهر النيل بروافده المتعددة مصدراً عذياً وغنياً للمياه، يجري عبر السودان من الجنوب إلى الشمال في سهول من الأراضي المنبسطة الشاسعة والصالحة للزراعة. ويتوفر للسودان مخزون كبير في المياه الجوفية، يوجد معظمه في الحجر الرملي النوبي في شمال وغرب البلاد. ويغطي 28% من المساحة الكلية للقطر. كما تنتشر في السودان المراعي الطبيعية عبر حزام السافانا في مساحة تقدر بحوالي 322 مليون فدان. كما تقدر مساحات الغابات بحوالي 218 مليون فدان. يمتلك السودان ثروة حيوانية متنوعة قدرت في العام 2000 بحوالي 124 مليون رأس من الأبقار والضأن والماعز والجمال، هذا بجانب أنواع عديدة من الحيوانات البرية. يزخر السودان بثروة سمكية كبيرة في البحر الأحمر والنيل وروافده هذا بجانب الثروات المعدنية المتنوعة وكذلك البترول الذي اكتشف حديثاً وبدأ استغلاله وتصديره.

إن الاستغلال الأمثل لموارد السودان الزراعية بهذا الحجم الكبير يتطلب بيئة سياسية واقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار وبنية تحتية جيدة (طرق، طاقة، اتصالات، مياه شرب.. الخ). كما يتطلب سياسات زراعية مشجعة للإنتاج وحافزة لتطوره واستدامته. وإزاء التأثير المعلوم للمناخ الاقتصادي والسياسات الزراعية على تفجير واستغلال الموارد الزراعية، لا بد من نظرة في ماضي الواقع الاقتصادي في السودان وآثاره علي

* خبير زراعي بالهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، ووزير الزراعة والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية الأسبق بجمهورية السودان.

شهدت الفترة بعد عام 1973 ارتفاع هائل في أرضة الدول العربية المنتجة للنفط وقيام مؤسسات مالية عربية إقليمية وقطرية عديدة لتمويل المشروعات في الدول العربية. وقد كان السودان محط الأنظار لهذه المؤسسات بحكم امتلاكه للموارد الزراعية الكبيرة التي يمكن أن تشكل انطلاقة لتحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد شهدت هذه الفترة قيام الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومشروع سكر كنانة كاستثمار عربي مشترك.

كما كان هناك انفتاح على السودان في السبعينات والثمانينات من مؤسسات التمويل الدولية خاصة البنك الدولي الذي قام بتمويل قيام مشروع الرهد الزراعي وساهم في إعادة التأهيل في كل المشاريع المروية في الثمانينات. هذا بجانب مساهمات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في العديد من برامج التأهيل وبرامج التنمية في القطاع الزراعي.

رغم هذه الظروف المواتية للتمويل من الصناديق العربية والمؤسسات الدولية، فإن السياسات الاقتصادية الكلية وكذلك القطاعية لم تكن مواتية للاستثمار الزراعي خلال هذه الفترة.

كما أشرت سابقاً ظلت حركة الاستثمار تعاني من تشوهات عديدة مرتبطة بالنمو التحكيمي للاقتصاد، بجانب عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار جراء أثر سياسات التأميم والمصادرات للاستثمارات الخاصة. جدير بالذكر أن آخر الثمانينات قد شهدت تراجيحاً كبيراً في سعر الصرف وارتفاعاً في معدل التضخم إذ بلغ في عام 1989 حوالي 80%. لقد كانت معاناة الإنتاج الزراعي كبيرة من التسعير الإلزامي لبعض المنتجات الزراعية الهامة، كما لم يكن التمويل متاحاً للقطاع الخاص إلا في حدود ضيقة من البنك الزراعي، بينما كانت المؤسسات الزراعية العامة تعتمد على التمويل من البنك المركزي. لقد شهدت الفترة من 30 يونيو 1989 وحتى 22 فبراير 1992 برنامجاً اقتصادياً كان نتاجاً للمؤتمر الوطني للإنقاذ الاقتصادي والذي استهدف تحريك جمود الاقتصاد من خلال تحريك سعر الصرف وضخ موارد مالية في شرايين الاقتصاد وتطبيق حزمة من السياسات من أهمها :

❖ تسعير واردات القطاع الزراعي بما في ذلك المحروقات والجرارات والآليات والمعدات والأسمدة والمبيدات وغيرها بسعر الصرف الرسمي بهدف تقليل تكاليف الإنتاج والترحيل ومتابعة السياسات السابقة بتقديم الحيازات الزراعية والخدمات المرتبطة بها من مسح وتسجيل وإيجار بسعر إسمي.

❖ إلزام المصارف التجارية لتوجيه 50% من سقوفات التمويل للقطاع الزراعي (وكان التمويل الزراعي لا يتعدى 2%) ومضاعفة رأسمال البنك الزراعي.

❖ متابعة سياسة تحديد الأسعار لكل السلع مع حق التدخل بأسعار دنيا لتجنب انهيار الأسعار في المواسم الزراعية الوفيرة ومع إعلان أسعار تركيز للصادرات الأساسية.

❖ تصويب الاهتمام نحو الاستثمار التنموي في القطاع الزراعي وتوفير كل الاعتمادات المطلوبة لدعم خدمات

الري في المؤسسات الزراعية ودعم البحوث الزراعية.

❖ الاحتفاظ بالضرائب السابقة وبخاصة العشور وضريبي التنمية والصادر مع تفعيل جباية الزكاة من الزروع والأنعام.

❖ الاستمرار في الالتزام بتوفير القمح للمطاحن والدقيق للمخابز وشراء المحصول من الزراع وفق أسعار يتفق عليها وتكون مجزية للزراع والمنتجين.

وقد ساعد هذا البرنامج في زيادة معدل النمو السنوي للزراعة من حوالي 7.6% في عام 1989/88 إلى حوالي 25% في 92/91، وكان لهذا النمو الواضح في الإنتاج الزراعي أثره المباشر في ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 5.6% إلى 7.4%. جدير بالذكر أن السودان استطاع أن يحقق الاكتفاء الذاتي من القمح لأول مرة في عام 1992.

شهد عام 1992 إعلان برنامج التحرير الاقتصادي الرامي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني بالتحول من اقتصاد تحكيمي إلى اقتصاد السوق الحر ومستهدفاً تحريك الجمود في الاقتصاد وإزالة التشوهات المتركمة. وبدأ ذلك بإعلان حزمة من السياسات والإجراءات تمثلت في الآتي:

❖ تعويم سعر الصرف للعملة المحلية .

❖ تحرير سياسات الإنتاج والتصنيع والتوزيع تحريراً كاملاً .

❖ إلغاء نظام رخص الاستيراد .

❖ مراجعة قانون الاستثمار لعام 1990 وتبسيط إجراءاته .

❖ تحويل تمويل النشاط الزراعي للمصارف التجارية ودعم المصارف المتخصصة كبنك المزارع والبنك الزراعي وبنك الثروة الحيوانية .

❖ إلغاء امتياز شركات التسويق التابعة للقطاع العام .

❖ تخفيض ضرائب الصادر والوارد .

❖ إعلان برنامج واسع للتصرف في المؤسسات العامة (الخصخصة).

لقد شكّل هذا التحول في الاقتصاد السوداني تطوراً هاماً قُصد به إطلاق الطاقات الكامنة في الاقتصاد وتفجير الموارد ودفع حركة القطاع الخاص في كافة النشاط الاقتصادي. ومما يجدر ذكره أن السودان قد أحدث هذا التحول في اقتصاده دون أي عون مالي خارجي، وكان من الطبيعي أن تكون لهذا التحول تكلفة تمثلت في الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم والذي وصل في يوليو 1996 حوالي 166%، كما تمثلت في عدم الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية. غير أنه ومن خلال برنامج إصلاح اقتصادي متكامل تم تخفيض معدل التضخم إلى رقم أحادي في عام 2000، كما تم تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، الأمر الذي نتج عنه الاستقرار في الاقتصاد السوداني في إطار سياسة التحرير الاقتصادي. ويمثل استقرار الاقتصاد أساس البيئة الاقتصادية الصالحة لحركة الاستثمار واستغلال الموارد.

رغم النتائج الإيجابية التي أحدثها التحرير الاقتصادي واستقرار الاقتصاد على مناخ الاستثمار في السودان إلا أن الإنتاج الزراعي والصناعي ظل يعاني من أعباء الضرائب والرسوم المتنوعة التي بلغت في مجملها نسبة عالية وادت إلى ارتفاع كبير

تطبيق الحد الأدنى للتعريفية الجمركية (5%) على المدخلات الزراعية المستوردة، وتم تخفيضها لاحقاً إلى 3%. أما تكلفة التمويل للإنتاج الزراعي فقد تم تخفيضها إلى 15% في هذه المرحلة.

تعتبر هذه الإجراءات والتدابير تطوراً هاماً لصالح الإنتاج الزراعي وتجسيدها لعزم الدولة على تشجيع الاستثمار فيه.

توجيه موارد البترول لدعم القطاعات الإنتاجية

لعل أهم تطور اقتصادي حدث في النصف الثاني من التسعينات وبداية الألفية الثالثة هو استغلال البترول السوداني ودخول موارده في الاقتصاد. ومن المناسب هنا أن نذكر أن استراتيجية الدولة هي توظيف موارد البترول في مجالات توليد موارد جديدة أو تعظيم الموارد من المصادر القائمة. وبهذا التوجه فمن المتوقع أن يحدث دخول مورد البترول في الاقتصاد السوداني أثراً كبيراً على القطاعات الإنتاجية وأهمها القطاع الزراعي، فقد جاءت قرارات المجلس القومي للتخطيط بأن توجه موارد البترول لدعم القطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية للاقتصاد وبصفة أدق أن توجه موارد البترول لدعم الزراعة والري والطاقة والطرق القومية والاتصالات وبالضلع خصصت موازنة العام 2001م 60% من موارد البترول إلى التنمية في هذه المجالات وغيرها.

إن عائد هذا التوجه على الاستثمار الزراعي سيكون كبيراً فقد ظل الإنتاج الزراعي والصناعي يعاني من نقص الطاقة بصورة عامة، وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية ولعل توجيه موارد البترول لسد النقص المائل في الطاقة الكهربائية يدفع النمو والتوسع في الإنتاج الزراعي. إن اتساع مساحة السودان وتباين بيئاته يستوجب قيام الطرق القومية حتى يتم الربط بين مناطقه المختلفة وبيئاته الزراعية المتباينة وبالتالي الاستغلال الأمثل لمنتجاته الزراعية والحيوانية لغرض الاستهلاك المحلي والصادر، هذا بجانب ربط السودان ببعض دول الجوار بالطرق الأمر الذي يتيح سوقاً إقليمية لمنتجات السودان الزراعية. كما أن توجيه موارد البترول لتطوير بنيات الري وقيام الخزانات على النيل وروافده سيمكن السودان من الاستفادة من حصته من مياه النيل، الأمر الذي يمكن معه التوسع المستمر في الرقعة الزراعية في القطاع المروي.

إن هذا التوجه الاقتصادي في استخدام موارد البترول لتطوير البنيات الأساسية الداعمة والمحركة للإنتاج وخاصة الإنتاج الزراعي يتوقع أن يحدث أثراً كبيراً وتطوراً إيجابياً في مناخ الاستثمار عامة والزراعي بوجه خاص.

قانون تشجيع الاستثمار والزراعة

كانت الرغبة في فتح أبواب السودان أمام الاستثمار في المجالات المختلفة وراء المراجعات التي تمت لقانون الاستثمار، وكان آخرها إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999 المعدل سنة 2001م. وقد جاء هذا القانون محفزاً ومطمئناً للاستثمار بعد تقييمه للمتجارب المحلية السابقة واستيعابه للعديد من المزايا في تجارب دول أخرى. وقد

في تكلفة الإنتاج للحد الذي تأرجحت معه القناعة في جدوى الاستثمار. لقد عانت الاستثمارات الزراعية بوجه خاص من الأعباء الضرائبية الأمر الذي أدى إلى تقلص نشاط القطاع الخاص في هذا المجال خاصة في الزراعة المطرية. وقد تحمل النشاط الزراعي الأعباء الضرائبية الكبيرة بحكم انه النشاط الاقتصادي المنتشر في كل السودان، ونظراً لشح الموارد المالية للدولة من مصادر أخرى، وتطبيق الحكم الاتحادي وحاجة المحليات الملحة للموارد. ومن الإنصاف أن نذكر أن وعي الدولة بكثرة الأعباء الجبائية على الإنتاج بصفة عامة والإنتاج الزراعي على الأخص كان متوفراً إلا أن شح الموارد في المركز والولايات حال دون المعالجة المطلوبة. وفي هذا الصدد وفي وقت سابق تمت مراجعة من قبل الحكومة للضرائب الزراعية وحددت سقفاً أعلى لها هو 20% من الانتاج في القطاع المطري و15% في القطاع المروي بما في ذلك الزكاة.

كما كانت تكلفة التمويل العالية من المعوقات الهامة امام الإنتاج الزراعي إذ كان حدها الأدنى 36% (انخفضت فيما بعد إلى 24%) ولكن التطبيق الفعلي كان بمعدلات أعلى فوصلت تكلفة التمويل أحياناً إلى 60%.

توجهات إيجابية لتشجيع الاستثمار الزراعي

لقد كان إعلان خطة العمل التنفيذية للبرنامج الاقتصادي الوطني في مارس 2001م بشري للقطاع الزراعي السوداني إذ جاءت الخطة منحازة له ونصت صراحة على استمرار التركيز على الزراعة كقطاع الإنتاج الرئيسي، ومعالجة قضايا الإنتاج والتمويل في القطاع الزراعي، بمعالجات جوهرية وجريئة تنتهي برفع العبء الضريبي تماماً عن الزراعة وشملت الإصلاحات الضريبية الآتي:

- 1- إلغاء الضرائب كلية على الزراعة كهدف أساسي وذلك وفق برنامج يتضمن فوراً الطلب إلى الولايات إلغاء ضريبة 1% على مجمل النشاط الزراعي مع التزام الحكومة بتعويض الولايات المتضررة تعويضاً كاملاً عن هذا الفاقد: ويتضمن البرنامج دراسة مكثفة ومستعجلة بتعويض الولايات المتأثرة مقابل إلغاء كافة الضرائب الأخرى على الزراعة (ضريبة اسواق المحاصيل والرسوم الأخرى) مع ابتداء وسيلة مباشرة ومرتبطة لضمان توفير موارد بديلة لتطبيق هذا الإعفاء الضريبي.
- 2- إلغاء فوري لضريبة التنمية الحالية بواقع 1% على مجمل النشاط المفروض على الاستثمار.

كما اشتملت الخطة علي توجهات وإجراءات في مختلف جوانب الاقتصاد من شأنها جميعاً أن تحسّن المناخ الاقتصادي لتشجيع الاستثمار.

هذا وقد تم بالفعل الآن إلغاء الضرائب على الزراعة بأنواعها ومسمياتها المختلفة، على أن يتم تعويض الولايات من قبل الحكومة الاتحادية عن فاقد هذه الضرائب.

كما تم إعفاء مدخلات الزراعة من القيمة المضافة، وكذلك إعفاء شركات المساهمة الزراعية من ضريبة أرباح الأعمال. كما تم

وتحقق التطور المستدام فيها. إن سياسة الخصخصة شملت القطاع المصرفي ويتم الآن تنفيذ برنامج تطوير النظام المصرفي ويشمل إعادة الهيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي ومن أهدافه رفع مقدرة البنوك في توفير التمويل لدعم الاستثمار، وبصفة خاصة في مجالات القطاعات ذات الأولوية ومن أهمها الزراعة، وكذلك العمل على خفض تكلفة التمويل.

إن تحقيق الفائدة من هذه التوجُّهات يتطلب جهداً في تحسين خدمات الاستثمار وخاصة تسريع الإجراءات وتوحيد نافذة التعامل والتنسيق الكامل بين المركز والولايات لتوفير وقت المستثمر وتحقيق السرعة في اكمال الإجراءات المطلوبة للتصديق وبداية الاستثمار.

الخاتمة

إن واقع الاستقرار في الاقتصاد السوداني اليوم في إطار اقتصاد السوق الحر والتوجُّه الاقتصادي الاستراتيجي نحو استغلال الموارد الزراعية برفع الأعباء الضريبية تماماً عن الإنتاج الزراعي، وحشد الميزات لتشجيعه في قانون الاستثمار، واستمرار سياسة الخصخصة، ثم توظيف موارد البترول في تطوير البنيات الأساسية للري لصالح التوسع الزراعي، بجانب دعم البنيات الأساسية الأخرى مثل الطاقة والطرق والتطوير المشهود الآن في مجال الاتصالات ومواكبة نظم المعلومات. كل ذلك يُشكّل مناخاً اقتصادياً صالحاً وجاذباً للاستثمار الزراعي في السودان.

نص القانون على عدم التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً أو عربياً أو أجنبياً، إشارة إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية في السودان. وبجانب الميزات العامة في القانون فقد حظي الاستثمار الزراعي بميزات خاصة إذ نص القانون على اعتبار الاستثمار في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي استثماراً استراتيجياً، وبالتالي يتمتع بالميزات الاتية :

- 1- الإعفاء من ضريبة ارباح الأعمال لمدة لا تقل عن عشر سنوات يبدأ نفاذها من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط، ويجوز للوزير المعني بتطبيق القانون زيادة المدة المذكورة اعلاه حسبما يراه مناسباً.
- 2- الإعفاء التلقائي كلياً من الضرائب والرسوم الجمركية واي رسوم اخري تفرض على الواردات خلال مدة الإعفاء للمشروع وهي عشر سنوات.
- 3- الإعفاء التلقائي كلياً من الضرائب ورسوم الصادر للسلع التي ينتجها المشروع.
- 4- يجوز منح الأرض اللازمة للمشروع مجاناً.

استمرار سياسة الخصخصة

إن استمرار سياسة الخصخصة في جميع المرافق والنشاطات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة ووجود مشاريع زراعية كبيرة وعديدة تحت مظلة القطاع العام، والحاجة الماثلة لرفع الكفاءة الاستثمارية لهذه المشاريع، كل ذلك يفتح الباب لمبادرات استثمارية في هذه المشاريع من قبل القطاع الخاص، ويدعو لاجتهادات في صيغ استثمارية مثلى ترفع من كفاءة هذه المشاريع

Economic Trends and Agricultural Investment in the Sudan

Ahmed A. Geneif *

Summary

In view of abundant natural resources, the Sudan is expected to play a major role in achieving food security in the Arab world. A favorable economic climate, encouraging agricultural policies and adequate infrastructure are pre-requisites for investing these diverse resources. The present level of investment of the agricultural potentialities falls short of expectation. This is attributable mainly to the nature of the economy in the past when the command economic system prevailed, beside the heavy tax burden on agricultural production. The nationalization and confiscation policy of private enterprise, adopted in the early seventies was a discouraging message to the private investors in the different economic activities including agriculture.

The change that took in the sudanese economy to the free market in 1992 was a major development in favour of private investment. But this was not realized immediately due to the rise in the rate of inflation and the unstable exchange rate that followed the liberalization of the economy. Later on, the rate of the inflation was reduced to single digit and the exchange rate was brought to a realistic stable situation, thus stability of the economy is now secured. However, agricultural investments continued to complain from the high taxes levied on agricultural production, beside the high cost of finance.

The working plan of the National Economic programme, announced in March, 2001, include major policy reforms in favour of agricultural in the country. The most encouraging step was the total abolition of taxes on agricultural production. This is now actually secured, following the financial arrangements between the central government and the states. By this, a heavy burden is now lifted off agricultural investment. In addition, the rate of cost of financing agricultural production is reduced to 15% in the way of reducing it to the optimum level. These steps come within a total national policy to encourage agricultural production in the Sudan. The revenue of the recently developed petroleum in the country will be directed to improve basic infrastructure especially roads, energy, and irrigation facilities. This will contribute to improvement of the general investment environment, with special impact on agricultural investment. In the same trend, the Law of Encouraging Investment deals with agricultural investment as strategic giving it exceptional advantages.

* Agricultural Expert (AAAID), and Ex-Minister of Agriculture, Natural Resources and Animal Wealth-Republic of Sudan.